النَّحو الكوفيّ في كتاب غاية الأمل في شرح الجمل لابن بزيزة المالكي(ت662هـ) الأسماء انموذجًا.

الباحثة
مها مسلم علوان

الباحثة
أ.د نجلاء حميد مجيد

النَّحو الكوفيّ في كتاب غاية الأمل في شرح الجمل لابن بزيزة المالكي(ت662هـ) الأسماء انموذجًا.

Kufic grammar in the book "Ghayat al-Amal fi Sharh al-Jumal" .by Ibn Baziza Al-Maliki (d. 662) Names as an example

الباحثة
مها مسلم علوان
mhh199m@gmail.com

الباحثة
أ.د نجلاء حميد مجيد
hum.njlae.hameed@uobabylon.edu.iq

ملخص البحث

الكلام في هذا البحث مبنيٌّ على النَّحو الكوفيّ في كتاب غاية الأمل في شرح الجمل لابن بزيزة المالكيّ(ت662هـ)؛ لِمَا لهذا النَّحو من أهمية ومساهمة في نضج الدرس النّحويّ.

وبعدما لاحظت أنَّ المؤلف يورد هذا النَّحو في أكثر المسائل التي نقلها ويصرح بذكر الكوفيّين، وجدت أنَّ هذه الكثرة تقتضي منا الوقوف عليها ودراستها، لاسيّما وأنَّه يشرح كلام الزَّجاجيّ(ت340هـ) في الجمل الذي لم ينقل آراءهم في أغلب هذه المسائل، فكان صلب الدراسة حول المسائل النحوية التي نقل ابن بزيزة آراء الكوفيين فيها.

وقد حرصت في دراسة هذه المسائل على ذكر نص ابن بزيزة في المسألة من الكتاب، مقدّمة الحديث عن الكوفيّين، وذكر أدلّتهم، وبيان موقف ابن بزيزة من هذا النَّحو وترجيحه.

Abstract of the research

The discussion in this research is based on the Kufi grammar in the book Ghayat al-Amal fi Sharh al-Jumal by Ibn Baziza al-Maliki (d. 662 AH); due to the importance of this grammar and its contribution to the maturity of the grammatical study.

After noticing that the author mentions this grammar in most of the issues he conveyed and explicitly mentions the Kufians, I found that this abundance requires us to stop at it and study it, especially since he explains the words of al-Zajjaji (d. 340 AH) in al-Jumal, who did not convey their opinions in most of these issues, so the core of the study was about the grammatical issues in which Ibn Baziza conveyed the opinions of the Kufians.

In studying these issues, I was keen to mention Ibn Baziza's text on the issue from the book, an introduction to the discussion of the Kufians, mentioning their evidence, and explaining Ibn Baziza's position on this grammar and its preference.

الكلمات المفتاحيَّة: النَّحو، الكوفيّ، ابن بزيزة، الكوفيّين، البصريّين، الخلاف النَّحويّ.

Keywords: Kufic grammar, Ibn Buzayza, the Basran Kufians, the controversy Grammar.

المقدمة

الحمد لله على سابغ النعم، وإجلال الكرم، والحمدُ لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، وأحمده حمداً كثيراً، والصلاة والسلام على رسوله الكريم خاتم النبيين محمد الامين، وعلى آله مصابيح الظلام، وهُداة الأنام، وصحبه الغرّ الميامين المنتجبين، وبعد:

فإنَّ علم النَّحو من أهم علوم العربية، وارفعها منزلا؛ لأنَّ به تفتح مغاليق الكلم، ويستقيم النطق، ويقوَّم اللسان، وهو النبراس الذي يستضيء به كل من أراد دراسة كتاب الله تعالى، وسنة نبيه محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)، وممّا لا شكَّ فيه أنَّ النَّحو الكوفي هو القسيم للنَّحو البصريّ، وباجتماعهما يؤلفان النّحو العربي، وبعد أن لاحظت أنَّ أكثر ما تضجُّ به الكتب النَّحويَّة هو مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين، ويبقى النَّحو الكوفيّ غارقًا بين هذه الآراء، عزمت على إظهاره ما أمكنَّني ذلك، والكوفيُّونَ على علم واسع في هذا المجال.

وتكمن أهمية هذا البحث في الوقوف على النَّحو الكوفيّ عند شخصية أصوليَّة مثل ابن بزيزة، هذه الشخصيَّة التي تمثل حلقة وصل بين أصول النَّحو وأصول الفقه التي تعدّ الأساس الذي استمدَّ منه النَّحو قواعده، وأخذ منه منهجه.

وتطلب البحث العودة إلى مصادر النَّحو الكوفيّ القديمة والحديثة لا سيّما كتب الفرَّاء والكسائيّ، لأنَّ مؤلفيها يمثلون أعمدة المدرسة الكوفية التي نسعى للكشف عن رؤيتها للنَّحو، وكتب الخلاف النَّحوي منها: كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين للأنباريّ، وكتاب التبيين عن مذاهب النحويّين البصريّين والكوفيّين للعكبري، وكتاب ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيدي، والتي أغنت البحث كثيرا لقلة مصادر النّحو الكوفي.

وبعد جمع المادة العلميَّة، ظهر أنَّ تقسيم المسائل النَّحويَّة في الأسماء على مطلبين: الأوّل النَّحو الكوفيّ في الأسماء المعربة، والثّاني النَّحو الكوفيّ في الأسماء المبنية، وأُردف البحث بأهم النتائج التي وصل إليها البحث، ثُمَّ بقائمة المصادر والمراجع المعتمدة.

المطلب الأول: النَّحو الكوفي في الأسماء المعربة

المسألة الأولى: الرّافع للفاعل

لم يكن عامل رفع الفاعل موضع خلاف بين البصريّين والكوفيّين فحسب، بل إنّ الكوفيّين أنفسهم اختلفوا فيه أيضًا، ولهم في ذلك أقوال، ذكرَ ابن بزيزة قولين منها:

الأوّل: أنّه ارتفع بالإسناد، وهو القول الثّاني[1]الذي ذكره ابن بزيزة، ونسبه ابن مالك(ت672هـ) إلى خلف الأحمر(ت180هـ)[2]، ونسبه السّيوطي(ت911هـ) إلى هشام الضّرير(ت209هـ)[3]، والإسناد: هو ((العلاقة المعنويّة الرّابطة بين الفعل والفاعل، والكاشفة عن نسبة الفعل إلى الفاعل))[4].

الثّاني: أنّه ارتفع بمعنى الفاعليّة، وهو القول الثّالث الذي ذكره ابن بزيزة، وصرّح بنسبته إلى بعض الكوفيّين بقوله: ((وقال بعضُ الكوفيّين: ارتفع بالمعنى، وهو كونه فاعلًا في الحقيقة، فإذا لم يحدث في الحقيقة شيئًا، لم يستحقَّ الرّفع))[5]، ونُسب هذا الرّأي إلى خلف الأحمر[6].

وللكوفيّين أقوال أخرى في عامل رفع الفاعل، لم يذكرها ابن بزيزة، وأوردها السّيوطي مجتمعة وهي[7]:

الأوّل: أنّ عامل الرّفع فيه الدّخول في الوصف، ونسبه إلى الكسائيّ.

الثّاني: إحداث الفعل، ونسبه إلى بعض الكوفيّين. ويبدو لي أنَّ إحداث الفعل هو نفس الفاعليّة ، وأنَّه اختلاف في اللَّفظ فقط.

وذهب بعض الباحثين إلى أنّ العوامل الكوفيّة في رفع الفاعل متقاربة وإن اختلفت في العبارات[8]، فمذهب هشام لا يبتعد عن مذهب خلف؛ لأنّ الفاعليّة هي ثمرة الإسناد بين الفعل والفاعل. فهما متفقان، والذي يؤيد اتفاقهم أنّ بعض النّحويّين ومنهم: ابن مالك كما ذكرنا ينسبون القول بالإسناد إلى خلف الأحمر[9]. ويبدو لي أنّ ما ذكره الباحث في أول كلامه قد اعتمد فيه على كلام ابن السّيد(ت521هـ) إذ قال: ((وقول الأحمر عندي ينحو نحو قول هشام ... وغرض كلّ واحد منهما قريب من غرض الآخر))[10].

وردّ ابن بزيزة الأقوال التي نقلها عن الكوفيّين، وأكّد بطلان مذهبهم، فردّ على من زَعم بأنّه يرتفع بالإسناد وهو القول الأول، بقوله: ((أمّا القول بأنّه يرتفع بالإسناد خاصة فباطل بباب (كان)، فإن الاسم فيها قد ارتفع ولم تُسنَد إليه (كان)، وإنّما الإسنادُ للخبر، ومجيءُ (كان) للدلالة على أنَّ هذا الحديث قد اقترن بجملة ماضية))[11].

وردَّ بعض المتأخرين هذا القول بدليل أنّ الفاعل والمفعول مُسندان إلى الفعل، واستحقّ الأول الرّفع ولم يستحقّه الثّاني. ولم يرتضِ ابن بزيزة هذا الدّليل وردّه بقوله: ((وأبطَلَه بعضُ المتأخرين بالمفعول، فإنّه مسندٌ أيضًا إلى الفعل ولم يرتفع. وهذا خطأٌ منه، فإنَّ إسنادَ المفعول إلى الفعل من الإسناد المعنويّ، وليس الكلام فيه))[12].

أمّا القول الثّاني: أنّه ارتفع بمعنى الفاعليَّة، فقد ردّه ابن بزيزة بقوله: ((ومذهبُ الكوفيّين باطلٌ بالنّفي، والاستفهامِ، والأفعالِ المجازيّة))[13]، ويُلاحظ هنا أنَّ ابن بزيزة تابع الفارسيّ(ت377هـ) في ردّه مذهب الكوفيّين، إذ أبطلَ الفارسيّ مذهبهم، وعلّة ذلك أنَّك ترفع الفاعل مع النّفي والاستفهام كما ترفعه في الإيجاب، نحو: (ما قام زيدٌ)، فترفع (زيدٌ)، وأنت تعلم أنّه في الحقيقة لم يفعل شيئًا[14].

وردّ الانباريّ(ت577هـ) هذا الرّأي وأكّد على فساده، بقوله: ((وأمّا ما ذهب إليه خلف الأحمر من إعمال معنى الفاعليّة والمفعوليَّة فظاهر الفساد))[15]، واستدلّ على فساده برفع الاسم نحو: (ماتَ زيدٌ) مع عدم وجود معنى الفاعلية[16]. ويرى البطليوسي: ((أنَّ النّحويّينَ لا يريدون بقولهم: (فاعل)في صناعة النّحو الفاعل الحقيقي، وإنّما الفاعل عندهم مَا أسند إليه

الحديث قبله، وحدث به عنه، سواء كان مخترعًا للفعل أو غير مخترع، ألا تراهم يقولون: ماتَ زيد، ومرض عمرو، ولم يفعلا شيئًا في الحقيقة فيرفعونهما ويسمونهما فاعلين))[17].

وذكر ابن بزيزة رأي البصريّين في هذه المسألة، ولم يصرّح بذكرهم كما فعل مع مذهب الكوفيّين، فقال: ((فذهب قوم إلى أنّ ارتفاعه بتفريغِ الفعل له))[18]، وهو مذهب سيبويه(ت180هـ) وجمهور النّحويّين، يقول سيبويه: ((يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل؛ لأنّك لم تَشْغَل الفعل بغيره وفرّغته له، كما يرتفع ذلك بالفاعل))[19].

ويبدو لي أنَّ ابن بزيزة له رأي خاص بالمسألة يختلف عن الأقوال التي قدّمها؛ لأنَّه جمع الإسناد والتفريغ معًا بقوله: ((والصحيحُ أنّه إنَّما ارتفعَ بالتفريغِ والإسناد؛ لأنّ الفعلَ لو فُرِّغَ ولم يُسنَد لَمْ يَعمل، ولو لَم يَتَفَرَّغ لهُ لم يَعمل))[20]، فعامل الرّفعَ للفاعل عنده هو كلا العاملين وليس أحدهما، لا سيّما أنَّه في ردّه عامل الإسناد قال:((الإسناد خاصة فباطل))[21]، فخصّ الإسناد، وفي هذا دليل على أنَّ التفريغ والإسناد هما العاملين للرّفع في الفاعل وليس أحدهما.

ويظهر مما سبق أنّ ابن بزيزة لا يتّفق مع أرآء الكوفيّين في هذه المسألة، وهو ما تبيّن من ردّه على أقوالهم التي نقلها عنهم، وعلّة رفضه لمذهب الكوفيّين أنَّهم نسبوا الإعمال إلى المعاني، وأصل العمل للألفاظ، كونها أمارات ودلائل، فهو يقول: ((والقصد أن تَقِفَ ـ أيّها النّاظر ـ على أنَّ الأئمة من أهل البلدين نَسَبُوا الأعمالَ إلى المعاني، والرّافعُ والنّاصبُ والخافضُ حقيقةً المُتكلِّمُ، والألفاظُ إنَّما نُسِبَ العملُ لها لأنَّها أَماراتٌ ودلائلُ. وأمّا المعاني المجرَّدَةُ المطلقَةُ فنِسبةُ العمل إليها هذيان))[22]، فالعوامل اللَّفظية أجمع النّحويّون على قبولها، واختلفوا في العوامل المعنويَّة، والمصير إلى المُجمع عليه أولى من المصير إلى المُختلف فيه[23]، وردّ البصريّون هذه العوامل المعنويَّة؛ لأنّهم لا يلجأون إليها مع وجود العوامل اللَّفظية، وهو أصل من أصولهم[24]. ويرى ابن بزيزة أنّ الذي يعمل الرّفع والنّصب والجّزم هو المتكلِّم[25]. وهذا الذي ذكره من نسبة الإعمال إلى المتكلِّم سبقه ابن جنّي(ت392هـ) إلى القول به، إذ يقول: ((فأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرّفع والنّصب والجّر والجّزم إنّما هو للمتكلِّم نفسه، لا لشيء غيره))[26].

ونلاحظ في هذه المسألة أنَّ ابن بزيزة على الرّغم من معارضته لأقوال الكوفيّين كلها؛ لأنَّهم نسبوا الإعمال إلى المعاني في أقوالهم، وهو يرى أنَّ نسبة العمل إلى المعاني هذيان، إلّا أنَّه ذكر قولين من أقوال النّحويّين الكوفيّين هما: الإسناد والفاعليَّة، وصرّح بنسبة الفاعليَّة إلى بعض الكوفيّين، وردَّ أقوالهم التي نقلها عنهم من دون ذكر أدلّتهم التي استدلّوا بها على صحّة ما ذهبوا إليه، وأخّر آراءهم وقدَّم رأي البصريّين عليها، ولم يرجّح ابن بزيزة مذهبًا معينًا، فهو لم يؤيد مذهب الكوفيّين ولا مذهب البصريّين، وإنَّما كان له رأي خاص انفرد به عن الآراء التي نقلها وهو أنَّ عامل رفع الفاعل التفريغ و الإسناد معًا.

المسألة الثانية: النَّاصب للمفعول به

اتَّفَقَ النّحويُّون على أنّ المفعول به منصوب أبدًا، ولكنّهم اختلفوا في ناصبه، فمنهم من ذهبَ إلى أنّ عاملَ النّصب فيه هو الفعل وحده، فهو الذي يعمل النّصب فيه كما عمل الرّفع في الفاعل، وقِيل الفاعل، وقِيل الفعل والفاعل معًا.

ونقل ابن بزيزة الخلاف في هذه المسألة في باب الفاعل والمفعول، مبينًا آراء النّحويّين فيها بقوله: ((وأمَّا انتصابُ المفعولِ، فقالَ الفارسيُّ في التذكرة: لا يخلو انتصابُ المفعول من أن يكون بالفعل دون الفاعل، أو بالفاعل دون الفعل، أو بهما. وكل ما في القسمة مقولٌ،

فالأول قولُ سيبويه، والثّاني قول هشامٍ، والثّالثُ قولُ الفرَّاءِ. ثم حكى أبو علي في التَّذكرة في آخِرِ هذا الفَصلِ عن خلف الأحمر أنَّ العامل فيه المعنى))[27].

وهذه المسألة من المسائل التي تعدَّدت فيها أقوال النّحويّين، ولاسيّما الكوفيُّون منهم، وهو ما تبيّن من الآراء التي نقلها ابن بزيزة، إذ نقل ثلاثة أقوال للنّحويّين الكوفيّين[28]:

القول الأوّل: أنّ عامل النّصب في المفعول هو الفاعل، إذا كان الفعل متعديًا إلى مفعول واحد، ونسبه ابن بزيزة إلى هشام[29]، واستدلّ أبو حيان الأندلسيّ(ت745هـ) لابن هشام(ت761هـ) بأنَّ وجود الفاعل لفظًا أو تقديرًا هو المقتضي للنّصب، فبوجوده يوجد النّصب، وبعدمه يعدم وهذا دليل على العلّيّة [30].

القول الثّاني: أنّ النّاصب للمفعول هو الفعل والفاعل معًا، ونسبه ابن بزيزة إلى الفرَّاء(ت207هـ)[31]، ونسبه الأنباريّ إلى الكوفيّين عامَّة[32]، واحتجّ الفرَّاء بدليلين[33]:

1- اتّحاد الفعل والفاعل وتلازمهما دليل على أنَّهما عاملين للنّصب في المفعول؛ إذ يتنزلا منزلة الكلمة الواحدة، ولا يجوز أن يكونَ بعض الكلمة عاملًا دون بعضها الآخر.

2- الفصل بين الفعل والمفعول بالفاعل دليل على أنَّ العامل كلاهما وليس الفعل وحده ، ولو كانَ كذلك لَمَا جازَ الفصل بينهما.

القول الثّالث: أنّ النّاصب للمفعول هو معنى المفعوليّة، ونسبه ابن بزيزة إلى خلف الأحمر خلف[34]، وقيل هو مذهب بعض الكوفيّين[35]، وحجَّته ((أنّ المفعوليّة صفة قائمة بذات المفعول، ولفظ الفعل غير قائم به، وإسناد الحكم إلى العلَّة القائمة بذات الشّيء أولى من غيرها))[36].

وذكرَ ابن بزيزة أنّ بعض النّحويّين قد استضعفوا مذهب هشام والفرَّاء من وجوه، وذكرَ ثلاثة أوجه، لكنّه اعتمد التّرتيب والتّسلسل في الوجه الأوّل فقط، ولم يذكر التّسلسل مع الوجهين الثّاني والثّالث، وردّ ابن بزيزة وجهين منها، أمّا الوجه الثّالث فقد اقتصر على ذكره فقط ، وهذه الأوجه هي:

الاوّل: أنّه يُوجِب إعمال الفعل اللَّازم، وهو ما نقله ابن بزيزة بقوله: ((أنَّه يلزمُه أن يَعمل الفعل الذي لا يتعدّى في الفاعل والمفعول، لأنَّ العلّة عنده وجود الفاعل، وهو موجود في المتعدّي وغير المتعدّي))[37].

وردّ ابن بزيزة هذا الرّأي بقوله: ((هذا لا يلزم؛ لأنّ لهم أن يقولوا غيرُ المتعدّي لمَّا لم يقتضِ مفعولًا لم يبقَ للفاعل ما يعملُ فيه، وإنّما ذلك فيما وُجِدَ فيه لفظ المفعول من الافعال المقتضية ، حتى إن ما يتعدى من الافعال لو حُذِفَ مفعولُه ولم يبقَ للفاعل ما يقتضيه ، لمْ يلزم أن يعمل فيه))[38].

الثّاني: أنَّه يُوجب إعمال الفاعل غير مستندٍ إلى الفعل، يقول ابن بزيزة: ((وألزم بعضُهم أيضًا الفَرَّاءَ وهشامًا أن يَعمَل غَيْرَ مُستنِدٍ إلى الفعل، لأنّ المقصود أيضًا وجود الفاعل، ردَّ به الفارسيّ عليهما))[39]. ويبدو أنَّ ابن بزيزة وهم هنا؛ إذ ذكر أنَّه رد على الفرَّاء وهشام ،

والصّحيح أنَّه رد على رأي هشام وليس الفرَّاء؛ لأنَّه الذي أوجبَ إعمال الفاعل، ويؤكّد ذلك ما نقله البطليوسيّ عن الفارسيّ فهو يقول: ((قال أبو علي: ولو كانَ العامل فيه الفاعل لَوَجَبَ أن يعمل فيه غير مستند إليه الفعل))[40]، فدلَّ على أنَّ هذا الذي نقله ابن بزيزة هو رد على هشام وليس على الفرَّاء.

وردّ ابن بزيزة اعتراض الفارسيّ بقوله: ((وهذا لا يلزم أيضًا؛ لانّ للفرَّاء أن يقول إنّما كلامُنَا وكلامُكم فيما يصدُق عليه أن يُسمَّى فاعلًا، وذلك لا يصدق اصطلاحًا إلّا على ما تقدَّمَهُ فعل))[41].

الثَّالث: أمّا الوجه الثّالث الذي استدلّ به النّحويُّون على ضعف مذهب هشام والفرّاء، والذي نقله ابن بزيزة ولم يردّه كما ردَّ الوجهين السّابقين، وإنَّما اقتصرَ على ذكره فقط، فذكر بأنَّهم قالوا: لو كانَ الفاعل هو العامل للنّصب في المفعول لَمَا جاز[42]:

1- تقديم معموله عليه، كما لم يجزْ تقديم منصوب الأسماء الجوامد عليها، نحو: عشرون درهمًا؛ إذ يمتنع تقدّم (الدّرهم) على (العشرين).

2- اختلاف المفعول باختلاف الفعل، فتصرّف إن كان الفعل متصرّفًا، وامتنع إن كان الفعل غير متصرّف كفعل التّعجّب، نحو:(ما أحسن زيدًا) فلا يجوز(زيدًا ما أحسنَ).

3- انتصاب المعمول وهو(المفعول) قبل مجيء العامل وهو(الفاعل).

فنجد أنَّ ابن بزيزة نقل هذه الأوجه مبينًا أنَّها ممّا استدلّ به النّحويُّون على ضعف مذهب هشام والفرَّاء، وبالنّظر إليها نجد أنَّ الوجه الأوّل هو رد على مذهب الفرَّاء، والدَّليل على ذلك ما نقله البطليوسيّ بقوله: ((ويدلُّ على فسادهِ أيضًا أنَّ الفاعل والفعل جملة والجملة معنى، فلو كانت الجملة هي العاملة لم يجز: زيدًا ضربَ عمرو؛ لأنَّ العامل المعنويّ لا يتقدّم معموله عليه، إلّا أن يكونَ ظرفًا))[43]. والوجه الثّاني هو رد على مذهب هشام. أمَّا الوجه الثّالث فهو رد على الفرَّاء؛ إذ نقله البطليوسيّ مبينًا أنَّه ممّا رد به مذهب الفرَّاء، واستدلَّ به على فساد هذا الرَّأي بقوله: ((قالَ أبو علي الفَسَوي: وممَّا يُفْسِدُ قولَ الفَرَّاء إجازة النَّحْوِيّينَ:(ضَربَ زيدًا عمروٌ) فيقدّمون المفْعولَ على الفَاعِل. فلو كَانَ العَاملُ في عَمْرو مجموعَ الفِعْلِ والفاعِل لم يجزْ ذلك؛ لأنَّك كُنْتَ تُعْمِل العَامِل قَبْل أنْ يَتِمَّ))[44].

ورجّح الرّضي(ت686هـ) مذهبي الفرّاء وهشام بقوله: ((أنّ هذين القولين أولى، بناء على أن النّصب علامة الفضلة لا علامة المفعوليّة))[45].

وردّ ابن بزيزة ما ذهب إليه خلف الأحمر بأن النّاصب معنى المفعوليّة، لأنّه يرى أنَّ نسبة العمل إلى المعاني هذيان[46]. وأبطله بعضهم برفع ما لم يُسمّ فاعله ،ومعنى المفعوليّة فيه، نحو:(ضُربَ زيدٌ)[47]، ولو كان النّصب بمعنى المفعوليّة لجاز أن ينتصب الاسم في نحو: (مات زيدٌ) لانعدام معنى الفاعليّة[48].

وذهبَ البصريُّون إلى أنَّ العامل في نصب المفعول به هو الفعل وحده، وهو ما ذكره ابن بزيزة، ونسبه إلى سيبويه[49]، وقيل: هو مذهب الجمهور[50]، وحجّتهم في ذلك أنّ الفعل له تأثير في العمل، بخلاف الفاعل الذي لا يعمل لأنّه اسم، وأصل الأسماء أن لا تعمل[51].

ولم يصرّح ابن بزيزة بالترجيح لمذهبٍ معينٍ في هذه المسألة، ويبدو لي أنَّه يميل لرأي الكوفيّين وهو ما تبيّنَ من ردّه للحجج التي احتجّ بها البصريُّون لتضعيف مذهب هشام والفرّاء، يُزاد على ذلك اهتمامه بنقل آراء النّحويّين الكوفيّين في هذه المسألة وهم : الفرّاء ، وهشام ، وخلف الأحمر، والتّصريح بنسبة كل رأي إلى قائله.

المطلب الثاني: النّحو الكوفيّ في الأسماء المبنية

النَّحو الكوفيّ في كتاب غاية الأمل في شرح الجمل لابن بزيزة المالكي(ت662هـ) الأسماء انموذجًا.

الباحثة
مها مسلم علوان

الباحثة
أ.د نجلاء حميد مجيد

المسألة الأولى: (ما) التَّعجُّبِيَّة

اتَّفقَ النَّحويُّون على أنّ (ما) التَّعجُّبيَّة اسم، في موضع رفع مبتدأ؛((لأنَّها مجرَّدة للإسناد إليها))[52]، ولكنّهم اختلفوا في معناها، ونقل ابن بزيزة هذا الخلاف في باب التَّعجُّب، ونصّ على أنّ فيها خلافًا بين النَّحويّين، مبينًا أنّ الخلاف فيها على ثلاثة مذاهب هي[53] :

الأوَّل: مذهب سيبويه، أنّها نكرة مُبهمة لا موصوفة ولا موصولة، وما بعدها الخبر.

الثَّاني: مذهب الأخفش(ت215هـ) وبعض الكوفيّين، أنّها موصولة، وما بعدها صِلَة لها، والخبر محذوفٌ.

الثَّالث: مذهب الفرّاء، أنّها استفهاميَّة وفيها معنى التّعجُّب.

ذكر ابن بزيزة رأي الكوفيّين في هذه المسألة وهو المذهب الثَّالث ونسبه إلى الفرّاء بقوله: ((وقال الفرّاء هي استفهاميَّة، ففيها معنى التَّعجُّب))[54]، وصرّح بعض النَّحويّين بنسبته إلى الكوفيّين[55] ، ولم يختلف أحد من النَّحويّين في نسبة هذا القول إلى الفرّاء فكلّهم أجمعوا على ذلك، فمن قال الفرّاء فقد صرّح بنسبة هذا الرَّأي إليه، ومن قالَ الكوفيُّون فالفرّاء منهم وهو رأس مدرستهم، وقد ذكر الفرَّاء هذا المعنى في تفسير قوله تعالى :﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾[البقرة : 175]، إذ قال: ((فيه وجهان: أحدهما معناه: فما الذي صبّرهم على النّار؟، والوجه الآخر: فما أجرأهم على النّار!))[56]، وتأوَّله ابن درستويه(ت347هـ) على الخليل(ت170هـ) فقال: ((معنى قول الخليل في (ما أحسن زيدًا) إنّه استفهام دخله معنى التّعجُّب كأنّه الذي من حقه أنْ يقال فيه: أي شيء حسنه؟ واستدلّ عليه بإجماعهم على أنّ قولهم (أيّ رجل زيد) استفهام دخله معنى التّعجُّب))[57]، وإنّما جعلوا (مَا) التعجّبيَّة بمنزلة (أي) في الإبهام، لأنّ التعجّب فيه إبهام، فهو لا يكون إلّا في الأمرِ الذي فيه تجاوز عن الحد المعروف، وخروج عن العادة، بحيث يصير إلى ما لا يمكن وصفه، فقولك: (ما أحسنَ زيدًا!) هو في المعنى كقولك: (أيّ رجل زيد) إذا قصدت أنّه رجل عظيم أو جليل[58].

وردَّ ابن يعيش(ت643هـ) مذهب الفرّاء، وحجّته أنَّ التّعجُّب والاستفهام بينهما بون شاسع، فالتّعجُّب خبر، والخبر يحتمل الصّدق والكذب، والاستفهام لا يحتمل ذلك، واحتمال الصّدق والكذب إنَّما يأتي من المتكلم، والمتكلم في (ما أحسن زيدًا) لا يستفهم عن الشيء الذي جعله حسنًا ، وإنَّما هو في موضع إخبار بأنَّه حسن[59].

وعلى الرّغم من كل هذه الردود الموجهة إلى مذهب الفرّاء إلّا أنّ هذا القول لا يكاد يخلو من مؤيدين ومتابعين في الوقت نفسه، وهو ما ذكره ابن بزيزة بقوله: ((وقد استحسن بعضُ الشيوخ مذهب الفَرّاء؛ لقلة استعمال (ما) على ما ذَكرَهُ سيبويه، ولفساد قولِ الأخفش))[60].

أمّا المذهب الثَّاني، أنّ (ما) اسم موصول بمعنى (الذي) وما بعده صِلته، فقد نسبه ابن بزيزة إلى الأخفش وبعض الكوفيّين، إذ قال: ((وذهب أبو الحسن وبعض الكوفيّين إلى أنّها موصولة، وما بعدها صِلَتُها، والخبر محذوف))[61]. واحتجّ الأخفش لبيان صحّة ما ذهب إليه بقولهم: (حسبُكَ) فإنّه مبتدأ، لم يؤت له بخبر، لأنّ فيه معنى النّهي[62].

ويرى الأخفش أنَّ مذهبه في (مَا) هو الأكثر شيوعًا والأصح قياسًا، وفي ذلك يقول ابن بزيزة: ((وزعم الأخفش أنَّ مذهبه في (ما) أكثر وأقيس. ولا شكَّ أنَّ وقوع (مَا) موصولة أكثر من وقوعها تامة بغير صلة ولا صفة))[63]. والظَّاهر من عبارته هذه أنَّ قول الأخفش غير مرضيّ عنده، وهذا ما يُفهم من استعماله لفظ (زعم) عند بيان مذهب الأخفش، ولا سيَّما أنَّه ذكر بعد ذلك اعتراض بعض النَّحويّين عليه؛ إذ قال: ((وقد اعترضَهُ بعضهم من وجهين: لفظيّ، ومعنويّ. أمّا اللَّفظيّ فلأنّ اعتقادَ أنّها موصولةٌ يُوجب حذفَ الخبر، والكلام تام بدون الحذف. وأمّا المعنويّ فلأنّ القصدَ بالكلام الإبهامُ والتهويل، والبيانُ بالصلة يُناقض قَصدَ الإبهام))[64]. وهذا يعني أنَّه يتَّفق مع الأخفش في أنَّ مذهبه هو الأكثر لكنَّه لا يتفق معه في أنَّه الأقيس بل هو مرفوض قياسًا عنده بدليل اعتراض النَّحويّين عليه، وممّا يؤكّد موقفه هذا من رأي الأخفش أنَّه وصفه في كلام لاحق بالفساد، إذ قال: ((ولفساد قول الأخفش))[65].

وذكر ابن بزيزة رأيًا واحدًا للأخفش في هذه المسألة، وللأخفش ثلاثة آراء فيها، إذ نجد في كتب النَّحويّين قولين آخرين هما[66] :

الأوّل: أنّها نكرة تامة، وهو مذهب جمهور البصريّين.

الثّاني: أنّها موصوفة، وما بعدها صفة لها، والخبر محذوف، والتَّقدير: شيءٌ حسَّنَ زيدًا عظيمٌ.

وأعتقد أنّ الأمر الذي دفع ابن بزيزة لعدم ذكر هذين القولين، واقتصاره على ذكر قول واحد هو تجنب التّكرار في ذكر الآراء، فأمّا القول الأوّل، فهو قول البصريّين، وهو أول الآراء التي ابتدأ ابن بزيزة بذكرها[67] وقدّمها على الآراء الأخرى، وأمّا القول الثَّاني، فلأنّه يؤدي إلى النتيجة ذاتها التي يؤديها القول الأوّل وهو حذف الخبر والذي يؤدي إلى نقص في الكلام وعدم تمامه، الأمر الذي دفع النَّحويُّون إلى تضعيفه[68]، وأنّه يُرد بما رُدّ به القول الأوَّل أيضًا، حتى نجد بعض النَّحويّين يذكرون مصطلح (قولي الأخفش)[69] عند الحديث أو الرَّد عليهما.

وذكر ابن بزيزة رأي البصريّين في هذه المسألة ونسبه إلى سيبويه بقوله:((فمذهب سيبويه أنّها نكرةٌ مُبهمة لا موصوفة ولا موصولة تقدر بشيء))[70]،

وذكرَ ابن بزيزة بأنّ اصحاب هذه المذاهب الثَّلاثة اتفقوا جميعًا على أنّ(ما) التعجُّبيَّة تقدّر بـ (شيء)، مبينًا عدم إشكال هذا التّقدير مع (ما أعظم الله) بقوله: ((فإن قلتَ: فما تصنع بقولهم: ما أعظمَ الله! ولا يصحُّ تقدير شيء ها هنا؟

فالجواب أنَّه غير ممتنع التَّقدير، والمعنى شيء نبهي على عظمة اللهِ، قاله أبو إسحاق. وقال المبرّد: المعنى شيء عَظَّم الله في نفسي، أي جلاله وجماله وكماله))[71].

ويتبين ممّا سبق أنَّ ابن بزيزة لم يرجح مذهبًا معينًا في هذه المسألة، واكتفى بعرض الآراء فقط، لكنَّه أظهر اعتراضًا واضحًا على رأي الأخفش الذي نقله، وكان رأي الكوفيّين من ضمن الآراء التي ذكرها في هذه المسألة، ونسبه إلى الفرّاء، ولم يعرض أدلَّتهم التي استدلّوا بها على صحّة مذهبهم، ولم يبيّن ابن بزيزة موقفه من رأي الكوفيّين بالقبول أو الرَّفض كما بيَّن موقفه من رأي الأخفش، وهذا شبيه بعرضه للنّحو البصريّ ـ نحو مذهبه ـ فقد ذكر رأيهم من دون أدلّتهم، ولم يبيّن موقفه منهم أيضًا، فهو لم يرجح نحو مذهب على مذهب آخر.

المسألة الثانية: مجيء ألفاظ الإشارة أسماء موصولة

تحدّث ابن بزيزة عن هذه المسألة، ذاكرًا رأي الكوفيّين فيها، ومصرّحًا باسمهم في نسبة الرّأي إليهم، إذ يقول: ((وأمّا الكوفيُّونَ فأجازوا في أسماء الإشارة كلّها أنْ تستعمل موصولة))[72].

فالكوفيُّون يجيزون ذلك مطلقًا في سائرِ أسماء الإشارة دون قيدٍ أو شرط، يقول الفرّاء: ((والعرب قد تذهب بـ (هذا) و(ذا) إلى معنى (الَّذِي) فيقولون: ومَنْ ذا يقول ذاك؟ في معنى : مّنْ الَّذي يقول ذاك))[73]، وتابعهُ الزّجاج(ت311هـ) من البصريّين بقوله: ((تلك اسم مبهم يجري مجرى التي، ويوصل كما توصل))[74].

وذكرَ ابن بزيزة أدلّة الكوفيّين التي استدلّوا بها لصحّةِ مذهبهم، فقد استدلّوا بمجيئها بمعنى الموصول في كتاب الله تعالى نحو: قوله تعالى﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه :16]، فجعلوا (التي) موصولة، و(بيمينك) صلتها، والتَّقدير: ما التي بيمينك[75]، وقوله: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة :84]، فجعلوا اسم الإشارة (هؤلآء) بمعنى الموصول: والتَّقدير فيه :ثُمَّ أنتم الذين تقتلون أنفسكم.

وفي كلام العرب نحو قول يزيد بن مُفَرّغ[76] :

عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عليكِ إمارَةٌ نَجَوْتِ ، وَهذا تَحْمِلينَ طَلِيقُ

والتَّقدير: والذي تحملين طليق[77].

ولم يقتصر ابن بزيزة على ذكر رأي الكوفيّين في هذه المسألة في هذا الموضع من كتابه وهو (باب الفاعل والمفعول)، وإنّما ذكره في موضع لاحق من كتابه وهو (باب ماذا)، فنقل رأي الكوفيّين وأعادَ ذكر أدلّتهم التي استدلّوا بها، والمتمثلة بكلام الله تعالى، وكلام العرب[78].

وردَّ ابن بزيزة أدلة الكوفيّين التي نقلها عنهم، والمتمثلة بشاهدين من القرآن الكريم، وشاهد من الشّعر العربي، وقام بتفنيدها، فأمّا الشّاهد الأوّل وهو قوله تعالى : ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه :16]، فقد ردّه ابن بزيزة بقوله: ((ولا حجَّةَ فيه؛ لاحتمال أنْ يكون بيمينك في موضع البيان متعلقًا بفعل مضمر لتبيين المشار إليه، كأنّه قال : ما تِلك أعني بيمينك))[79] وهذا التَّخريج ذكره أبو حيَّان الأندلسيّ، واحتمل لذلك تخريجات أخرى إذ يقول: ((ولا حجَّةً في هذا لأنّه يتخرّج على أنْ يكون (بيمينك) متعلقًا بما في (تلك) من معنى الإشارة؛ لأنّ المعنى: وما المشار إليها بيمينك؟ أو حالًا من المُشار إليه، أو متعلقًا بفعل مضمر على جهة البيان، كأنّه قال: أعني بيمينك))[80].

ويعلّل الأنباريّ ردَّ هذا الشّاهد بأنّ (تِلْكَ) لا تحمل معنى الموصول، وإنّما معناها الإشارة، فهي بمعنى (هذه)، كما أنّ (ذلك) بمعنى (هذا) في قوله تعالى: ﴿الم [1] ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾ [البقرة:1-2]، و(بيمينك)في محل نصب على الحال، والتَّقدير: أي شيء هذه كائنة بيمينك [81].

وأمّا الشّاهد الثَّاني وهو قوله: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة : 84]، فلم يردّه ابن بزيزة، وإنّما اقتصر على ذكره، وتقديره على الموصول[82]، ولم يذكر هذا الدَّليل في الموضع الثَّاني الذي أعادَ فيه ذكر هذه الادلّة وهو باب (ماذا)[83].

أمّا الشّاهد الثَّالث المتمثل بالبيت الشّعري فقد ردّه ابن بزيزة بقوله: ((ولا حجّةَ فيه أيضًا لاحتمال أنْ يكون (تحملين) خبر (هذا)، لأنّه قد يكون للمبتدأ خبران))[84]، وهذا التَّخريج الذي احتمله ابن بزيزة هو أوّل من قال به ـ بحسب تتبعي ـ ، وذكره بعده ابن عصفور(ت669هـ)[85] معضدًا رأيه بشواهد ورد فيها خبران للمبتدأ لإثبات صحّة ما ذهب إليه كقولهم : (هذا حلوٌ حامضٌ)، وقول حميد بن ثور الهلالي[86] :

ينامُ بإحدى مُقْلَتَيْهِ ويَتَّقِي بأُخْرى المنايا فَهُوَ يقظانُ هاجِعُ

ونسبه ابن هشام[87]، وأبو حيَّان الأندلسيّ[88] لابن عصفور.

ولم يُرجّح ابن بزيزة مذهبًا معينًا، ويتبيّن ممّا سبق أنّه يؤيد مذهب البصريّين، وهو ما ظهر من ردّه أدلّة الكوفيّين التي احتجّوا بها لصحّة مذهبهم، يزاد على ذلك أنّ الرّدود التي ردّ بها لتفنيد حُجَجِهم هي ردود النَّحويّين البصريّين.

وبالنَّظر في ما تقدّم نجد أنّ ابن بزيزة قد أشار إلى الكوفيّين ورأيهم في هذه المسألة، ذاكرًا أدلّتهم التي تمثّلت بشواهد قرآنيَّة فضلًا عن كلام العرب من الشِّعر. ولم يكتف بإيراد ذلك في موضع واحد بل ذكره في موضعين وبشكل مفصل، وهذا يدلّ على اهتمام ابن بزيزة بالنَّحو الكوفيّ وعنايته به إذ يحرص على إيراد آراء الكوفيّين في المسألة وإن كانَ مخالفًا لهم في الرَّأي، وهذا يعني أنَّ النَّحو الكوفيّ وآراء الكوفيّين محترمة عنده وإن لم يرجح مذهبهم في هذه المسألة، وردَّ ما استدلّوا به من شواهد قرآنيَّة وشعريَّة.

نتائج البحث:

1ـ أهمية النَّحو الكوفيّ؛ إذ يعد القسم الثّاني الذي يناظر النَّحو البصريّ، وباجتماعهما يكونا النَّحو العربي الواحد.

2ـ اهتمام ابن بزيزة بالنَّحو الكوفيّ؛ إذ نجده ينقل آراء النّحويّين الكوفيّين في أكثر المسائل التي نقل بها النَّحو البصريّ، على الرَّغم من عدم ترجيحه لمذهبهم، وقد يعمد إلى إيراد آراء الكوفيّين وتكرارها في موضعين من كتابه، وهذا دليل على أنَّ آراء الكوفيّين محترمة لديه، فتجد مسائل النَّحو الكوفيّ في الأسماء متناثرة في كتابه.

3ـ أثبت البحث خلال نقل أدلّة الفريقين كثرة الشّواهد والتّنوع في الاستدلال عند ابن بزيزة؛ إذ يستدل بشواهد من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والشعر العربي، إلا أنه كان مقتضبًا في شرحه لهذه الشواهد.

4ـ اتبع ابن بزيزة أسلوب الفنقلة في بعض المسائل، بافتراض سؤال ثم الجواب عنه، ليحيط بالمسائل من جميع جوانبها، وجذب انتباه القارئ ودفع الملل والسأم عنه.

5ـ على الرَّغم من كون ابن بزيزة بصريّ المذهب، إلا أنَّ ذلك لم يجعله أسيرًا لهم في كل ما قالوه، ولم يكن ذلك مانعًا من أن ينتقد بعضًا من أعلامهم ومنهم: الأخفش، فلم يرتضِ رأيه ووصفه بالفساد.

---

[1]() ينظر : غاية الأمل في شرح الجمل : 182/1.

[2]() ينظر : شرح التسهيل لأبن مالك : 107/2.

[3]() ينظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : 575/1.

[4]() نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا : 78.

[5]() غاية الأمل في شرح الجمل : 182/1.

[6]() ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 68/1(المسألة : 11) ، وارتشاف الضرب من لسان العرب : 1321/3.

[7]() ينظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : 1/ 575 - 576.

الباحثة
مها مسلم علوان

الباحثة
أ.د نجلاء حميد مجيد

[8]() ينظر : مسائل الخلاف النحوي بين الكوفيين : 159.
[9]() ينظر : نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا : 79.
[10]() رسائل في اللغة : 167.
[11]() غاية الأمل في شرح الجمل : 184/1.
[12]() المصدر نفسه : 184/1.
[13]() المصدر نفسه : 184/1.
[14]() ينظر: الإيضاح العضدي : 64، والبسيط في شرح جمل الزجاجي : 262/1.
[15]() الإنصاف في مسائل الخلاف : 68/1(المسألة : 11).
[16]() ينظر : المصدر نفسه : 68/1(المسألة : 11).
[17]() رسائل في اللغة : 163- 164.
[18]() غاية الأمل في شرح الجمل : 182/1.
[19]() الكتاب : 33/1.
[20]() غاية الأمل في شرح الجمل : 182/1- 183.
[21]() المصدر نفسه : 184/1.
[22]() المصدر نفسه : 184/1.
[23]() ينظر : الأشباه والنظائرفي النحو : 520/1
[24]() ينظر : مسائل الخلاف النحوي بين الكوفيين : 159.
[25]() ينظر : غاية الأمل في شرح الجمل : 184/1.
[26]() الخصائص : 110/1.
[27]() غاية الأمل في شرح الجمل : 184/1- 185.
[28]() ينظر: المصدر نفسه : 184/1- 185.
[29]() ينظر: المصدر نفسه : 184/1.
[30]() ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : 6/7.
[31]() ينظر: غاية الأمل في شرح الجمل : 185/1.
[32]() ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف : 66/1(المسألة :11).
[33]() ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 67/1(المسألة: 11)، وشرح التصريح على التوضيح:463/1.
[34]() ينظر : غاية الأمل في شرح الجمل : 185/1.
[35]() ينظر : شرح شذور الذهب للجوجري : 408/2.
[36]() شرح التصريح على التوضيح :463/1.
[37]() غاية الأمل في شرح الجمل : 185/1.
[38]() المصدر نفسه : 1/ 185.
[39]() المصدر نفسه : 185/1.
[40]() رسائل في اللغة : 165.
[41]() غاية الأمل في شرح الجمل : 1/ 185.
[42]() ينظر : المصدر نفسه : 185/1- 186.
[43]() رسائل في اللغة : 166.
[44]() المصدر نفسه : 166.
[45]() شرح الرضي على الكافية : 336/1.
[46]() ينظر :غاية الأمل في شرح الجمل : 184/1.

[47]() ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف :68/1 (المسألة: 11)، والمساعد في تسهيل الفوائد : 426/1.
[48]() ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 68/1(المسألة :11)، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية. : 133/3.
[49]() ينظر : غاية الأمل في شرح الجمل : 184/1.
[50]() ينظر : تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد : 1732/4.
[51]() ينظر : أسرار العربية : 83.
[52]() أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 225/3.
[53]() ينظر : غاية الأمل في شرح الجمل : 517/1- 518.
[54]() المصدر نفسه : 518/1.
[55]() ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : 32/3، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد : 2614/6، والجنى الداني في حروف المعاني : 337.
[56]() معاني القرآن : 103/1.
[57]() التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : 181/10.
[58]() ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : 421/4.
[59]() ينظر : المصدر نفسه : 421/4.
[60]() غاية الأمل في شرح الجمل : 519/1.
[61]() المصدر نفسه : 518/1.
[62]() ينظر : الأصول في النحو : 100/1.
[63]() غاية الأمل في شرح الجمل : 519/1.
[64]() المصدر نفسه : 519/1.
[65]() المصدر نفسه : 1/ 519.
[66]() ينظر : التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : 10/ 183- 184.
[67]() ينظر : غاية الأمل في شرح الجمل : 517/1.
[68]() ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : 421/4.
[69]() ينظر : الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : 243/2.
[70]() غاية الأمل في شرح الجمل : 517/1، 518.
[71]() المصدر نفسه : 518/1.
[72]() المصدر نفسه: 201/1.
[73]() معاني القرآن : 138/1.
[74]() معاني القرآن وإعرابه : 353/3.
[75]() ينظر : غاية الأمل في شرح الجمل : 201/1.
[76]() ينظر : ديوانه : 170.
[77]() ينظر : غاية الأمل في شرح الجمل : 201/1.
[78]() ينظر : المصدر نفسه : 366/2.
[79]() المصدر نفسه : 201/1.
[80]() التذييل والتكميل في شرح التسهيل : 49/3.
[81]() ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 591/2 - 592(المسألة : 103).
[82]() ينظر : غاية الامل في شرح الجمل : 202/1.
[83]() ينظر : المصدر نفسه : 366/2.
[84]() المصدر نفسه : 202/1.
[85]() ينظر : شرح جمل الزجاجي : 108/1.
[86]() ينظر : ديوانه : 105.
[87]() ينظر : حاشيتان لابن هشام على ألفية ابن مالك : 356/1.
[88]() ينظر : التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : 50/3.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

الباحثة
مها مسلم علوان

الباحثة
أ.د نجلاء حميد مجيد

1. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيَّان محمد بن يوسف بن علي الأندلسيّ(ت745هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/1، (1998م).
2. أسرار العربية، أبو البركات عبد الرَّحمن بن محمد الأنباري(ت577هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الكويت، ط/1، (1999م).
3. الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي(ت911هـ)، دار الكتب العلميَّة، ط/1، (1983م).
4. الأصول في النَّحو، أبو بكر محمد بن السري بن السراج النَّحوي البغدادي(316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتليّ، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط/3، (1996م).
5. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري(ت577هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريَّة، لبنان، ط/1،(2003م).
6. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد عبدالله بن يوسف، ابن هشام(ت761هـ)، تحقيق: بركات يوسف هبود، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
7. الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسيّ(ت377هـ)، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب، جامعة الرياض، ط/1، (1969م).
8. البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد القرشي الأشبيلي السَّبتي(ت688هـ)، تحقيق: عيّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، ط/1، (1986م).
9. التَّذييل والتَّكميل في شرح كتاب التَّسهيل، أبو حيَّان الأندلسيّ، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط/1، (2024م).
10. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد، ناظر الجيش، محب الدين الحلبيّ المصريّ(ت778هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والتّرجمة، مصر، ط/1، (1428هـ).

11.الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبدالله المرادي(ت749ه)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الكتب العلميَّة، لبنان، ط/1، (1992م).
12.حاشيتان لابن هشام على ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري(761ه)، تحقيق: جابر بن عبدالله بن سريّع السريّع، الكتاب رسالة دكتوراه في التحقيق، الجامعة الإسلامية، السعودية، (1439ه).
13.الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنّي(392ه)، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط/4.
14.الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس أحمد بن يوسف بن عبد الدائم السمين الحلبي(ت756ه)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
15.ديوان حميد بن ثور الهلالي، تحقيق: عبد العزيز الميمني، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، (1965م).
16.ديوان يزيد بن مفرّغ الحميري(ت69ه)، تحقيق: د. عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط/2، (1982م).
17.رسائل في اللغة، عبدالله بن السيد البطليوسي(ت521ه)، تحقيق: د. وليد محمد السراقبي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط/1، (2007م).
18.شرح التسهيل ، ابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط/1، (1990م).
19.شرح التَّصريح على التَّوضيح أو التَّصريح بمضمون التَّوضيح في النَّحو، خالد بن عبدالله الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السُّود، دار الكتب العلميَّة، لبنان، ط/1، (2000م).
20.شرح الرَّضي على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن الإسترآبادي (ت686ه)، دراسة وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاز يونس، بنغازي، ط/2، (1996م).
21.شرح المفصَّل للزَّمخشريّ، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش(ت643ه)، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميَّة، لبنان، ط/1، (2001م).
22.شرح جمل الزجاجيّ، علي بن مؤمن بن محمد، ابن عصفور الإشبيليّ(ت669ه)، تحقيق: فوّاز الشعّار، دار الكتب العلميَّة، لبنان، ط/1، (1998م).
23.شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، محمد بن عبد المنعم بن محمد، شمس الدين الجَوجَري القاهري الشافعي(ت889ه)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، السعودية، ط/1، (2004م).

الباحثة
مها مسلم علوان

الباحثة
أ.د نجلاء حميد مجيد

24.غاية الأمل في شرح الجمل، ابن بزيزة المالكي(ت662ه)، قرأهُ وعلّقَ عليهِ: إبراهيم بلفقيه اليُوسُفيّ، أسفار لنشر نفيس الكتب والرّسائل العلميَّة، الكويت، ط/1،(2022م).
25.كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت180ه)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/3، (1988م).
26.المساعد على تسهيل الفوائد، عبدالله بن عقيل الهاشميّ الهمدانيّ، تحقيق: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، السعودية، ودار الفكر، دمشق، ط/1،(1405ه).
27.مسائل الخلاف النحوي بين الكوفيين، د. مهدي صالح سلطان، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، ط/1، (2013م).
28.معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج ت(311ه)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط/1، (1988م).
29.معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفرَّاء(ت207ه)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وآخرين، دار الكتب المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط/1، (1955م).
30.المقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية، إبراهيم بن موسى الشَّاطبي(ت790ه)، تحقيق: مجموعة مؤلفين، معهد البحوث العلميَّة وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط/1، (2007م).
31.نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا، وليد عاطف الأنصاري، دار الكتاب الثقافي، الأردن، ط/2، (2014م).
32.همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي(ت911ه)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.